



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة

**Journal of International Economy and
Globalization**



دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

An Analytical Study Of The Determinants Of Private Investment In Algeria During The Period (1990-2018)

د. أحلام خليفة*، جامعة لونييسي علي، البليدة-2، الجزائر

تاريخ النشر: 2020/06/01	تاريخ القبول: 2020/05/15	تاريخ الإرسال: 2020/04/13
الكلمات المفتاحية	الملخص	
الاستثمار؛ التنوع الاقتصادي؛ النمو الاقتصادي.	تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين كل من الاستثمار الخاص في الجزائر والمتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار العام، حجم القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف، الدين الخارجي، الانفتاح الاقتصادي) خلال الفترة 1990-2018، وقد تم التوصل بعد تحليل واقع تطور الاستثمار الخاص أن هناك بعض العوامل تتدخل في تحديده لفترات، وعوامل تساهم في رفعه في فترات أخرى.	
Abstract		Keywords
This study aims to determine the relationship between private investment in Algeria and the economic variables (gdp, public investment, the volume of bank loans granted to the private sector, real interest rate, inflation rate, exchange rate, external debt, and economic openness) during The period 1990-2018, and after analyzing the reality of the development of private investment, it was found that some factors interfere in determining it for periods, and factors that contribute to its increase in other periods.		Investment ; Economic Diversification ; Economic Growth.
JEL Classification Codes : E22 ; E61 ; O4		

* المؤلف المرسل: أحلام خليفة، الإيميل: ahlem.1409@gmail.com

1. مقدمة :

اتجهت اقتصاديات العالم في الربع الأخير من القرن العشرين نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح في ظل تغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص، وفي إطار البحث عن مصادر النمو الاقتصادي والسياسات المعززة له في المدى الطويل بدأت أنشطة تنمية الاستثمار الخاص تبرز على الساحة في السنوات الأخيرة كمكون ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

للقطاع الخاص دورا رئيسيا ومحوريا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو والحد من الفقر، غير أن تفعيل دور القطاع الخاص والاعتماد عليه كشريك لتنفيذ الخطط التنموية المبرمجة والرفع من مردوديته يتطلب التعرف على مجمل العوامل التي تقف عائقا أمام تطوير نشاطه، لأن تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة يتوجب أن تركز عليها السياسات الاقتصادية بما ينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي.

1.1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؟

2.1. أسئلة الدراسة:

تدفعنا الإشكالية الرئيسية إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل نجحت السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومات الجزائرية في تنمية القطاع الخاص؟
- كيف كان تأثير كل من (الناتج الوطني الإجمالي، الاستثمار العام، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، حجم القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص، الدين الخارجي، سعر الصرف، الانفتاح الاقتصادي) على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؟

3.1. فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة على الفرضيتين التاليتين:

- سياسة الاستثمار التي تبنتها الجزائر ابتداء من التسعينات من أجل بناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق الحر، من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت آنذاك، أعطت حيوية للقطاع الخاص.
- يعتبر كل من الناتج الوطني الإجمالي، الاستثمار العام، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، حجم القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص، الدين الخارجي، سعر الصرف، الانفتاح الاقتصادي، متغيرات ذات أثر إيجابي على الاستثمار الخاص خلال الفترة 1990-2018.

4.1. منهج الدراسة:

من أجل الاجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيتين، نستخدم المنهج الوصفي التحليلي، لتشخيص وتحليل الظاهرة محل الدراسة.

2. العوامل المؤثرة على الاستثمار الخاص.

أهم العوامل المحددة لنمو الاستثمار الخاص تتمثل في:

1.2. الناتج المحلي الإجمالي.

هناك علاقة ارتباط مباشرة وراسخة بين الناتج والاستثمار ينتج عنها أنه إذا حصلت أي زيادة في الاستثمار من أجل توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة يكون ذلك نتيجة لتغير في معدل الإنتاج وبصورة مستقلة عن المستوى المطلق للإنتاج العام، وبغض النظر عن كون هذا المستوى القائم كبيراً أو محدوداً وعليه فإن عملية الانتقال من مستوى إنتاج عام إلى مستوى آخر أعلى منه يتطلب زيادة في الإنفاق الاستثماري الهادف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة. ذلك كله لأن حجم الاستثمار متعلق بمستوى الناتج عن طريق الفائض الإنتاجي المتاح للاستثمار، فالزيادة في الناتج تعني زيادة في هذا الفائض، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الاستثمار، ولأن الزيادة التي تحصل في الفائض أو (الربح) تدفع الجهة المستثمرة لأن تتوقع مزيداً واستمراراً في تدفق هذا الفائض، كما أن الزيادة في الفائض تعطي المستثمر قدرة أكبر على التمويل الذاتي الذي يؤدي تكاثره إلى استمرار في تطوير الطاقة الإنتاجية. وتنشأ من هذا السياق الظاهرة المعروفة (المسرع) في الاستثمار الذي تتحدد بموجبه العلاقة بين نسبة التغير في مستوى الدخل أو الإنتاج العام ومعدل الإنفاق الاستثماري، إذ إن التغير (زيادة كان أو نقصاناً) في مستوى الدخل أو الإنتاج العام يؤدي إلى تغير مواز في معدل الإنفاق الاستثماري. ولما كان إنفاق الدخل يتم إما على الاستهلاك وإما على الادخار (الذي يفترض أن يتحول مباشرة إلى استثمار) فإن ما لا يتم استهلاكه من الدخل في مدة زمنية معينة يكون مهياً للاستثمار. فإذا ما جرى إنفاقه على بناء مصنع جديد مثلاً، فإن هذا الإنفاق الأولي يطلق سلسلة انفاقات لاحقة متداخلة. فهو يزيد أولاً دخل عمال الذين يزيدون إنفاقهم على المشتريات من تجار التجزئة، وهؤلاء يقومون بزيادة إنفاقهم على المشتريات من تجار الجملة الذين يبادرون إلى زيادة حجم طلباتهم من المصانع التي تتفاعل وتزيد إنتاجها لتلبية طلباتهم فتتوسع وتزيد عدد عمالها وغير ذلك، وهذا ما يرفع حجم كتلة الأجور ويولد مزيداً من الطلب الاستهلاكي ومن الإنفاق الاستثماري المقابل فيستمر الدخل الوطني بالتزايد. وإن هذه الصورة هي بمثابة تشبيه للحركة المتتابعة التي تتولد عن الإنفاق الاستثماري الأصلي والتي تؤلف ظاهرة أخرى من ظواهر الاستثمار معروفة «بمضاعف الاستثمار». إذ أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري لا تزيد بمعدل الناتج العام بمقدار يساوي حجمها فقط، بل عدة أضعاف ذلك. ومع أن القوى الناتجة عن «المسرع» و «المضاعف» تنطلق من التجهين مختلفين فإنها تتفاعل وتصب في ملتقى واحد، فتولد حركة متعاضمة تؤدي إلى تسارع في نمو الدخل الوطني (الناتج) فزيادة الإنفاق الاستثماري تزيد الدخل القومي بوجه مضاعف كما أن زيادة الدخل القومي تقود إلى الزيادة في الاستثمارات (إذا تلاءمت المعطيات والمتغيرات الاقتصادية الأخرى) والعكس صحيح أيضاً. إذ إن تقليص الاستثمار يؤدي إلى تباطؤ في الحركة الاقتصادية

وتراجع في الدخل القومي كما أن التناقص في الدخل يقود إلى تدن في حجم الاستثمار. (مروة عبد القادر صالح، 2016).

2.2. الاستثمار العام (الاستثمار الحكومي).

يؤثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات (مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، 2009-2010):

- يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية، وأي نقص في الإنفاق الحكومي نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة أو نقص مخطط في الإنفاق الحكومي بهدف معالجة التضخم أو العجز المتنامي في الموازنة العامة من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص اتجاه ربحية الاستثمارات الجديدة. والزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ومن خلال مضاعف الإنفاق الحكومي إلى زيادة مضاعفة في الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي فمن المتوقع إذا أن تكون العلاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص.

- قد يكون للإنفاق الحكومي الاستثماري على البنية التحتية، أثر تكاملي موجب على الاستثمار الخاص، فالكثير من المشاريع يصبح تنفيذها غير مجد ويحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها إذا كان على المستثمرين تحمل تكاليف إضافية لإنشاء الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية أو بناء الخزانات والسدود التي يحتاجها في تنفيذ مشاريعهم الجديدة ولكن عندما تهتم الدولة بالإنفاق على تلك البنى التحتية يصبح الاستثمار في تلك المشاريع مجديا ويقبل القطاع الخاص على تنفيذها.

- العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص قد تكون عكسية باعتبار أن الإنفاق الحكومي الاستثماري ربما ينافس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بقروض من الأفراد والهيئات أو الجهاز المصرفي، فزيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري في ظل عجز الموازنة يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص، كما ترفع من معدلات الفائدة على القروض فتزيد تكلفة رأس المال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص.

وهكذا نجد أن للإنفاق الحكومي الاستثماري آثار تكاملية ايجابية وأخرى تنافسية سلبية على الاستثمار الخاص، والتأثير الصافي للإنفاق الحكومي الاستثماري على الاستثمار الخاص هو محصلة القوى المؤثرة في كل اتجاه.

3.2. معدل التضخم.

تعتبر سلامة الأوضاع النقدية واستقرارها من أهم الأمور التي تساعد في حسن اتخاذ القرارات الاقتصادية ومفتاح الاستقرار هو تحقيق معدل تضخم منخفض الذي يعني نسبة فوائد حقيقية موجبة، ويعتبر المستثمر معدل التضخم المنخفض أساس بناء اقتصاد السوق، فعندما تزيد معدلات التضخم ينعكس ذلك سلبا على المناخ الاستثماري وعلى القرارات الاستثمارية. وقد تتبع حكومة بلد ما سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقا لطبيعة اختلال الوضع

الاقتصادي للبلد، ويترتب على إتباع السياسة النقدية الانكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات، ارتفاع سعر الفائدة والذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، حيث تؤكد النظرية الاقتصادية على وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب الاستثماري نظرا لارتفاع تكلفة الحصول على القروض وبالتالي زيادة تكاليف المشروع وانخفاض هامش الربح المتوقع، أما في حالة إتباع الحكومة سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي، فإن الزيادات في عرض النقد ستؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة وزيادة حجم الائتمان، وبالتالي تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، قد تؤدي هذه الزيادة في نفس الوقت إلى توسيع حجم السوق، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي وإلا أدى ذلك إلى زيادة معدل التضخم. (دلال بن سمينة، 2012-2013).

تثبت العديد من الدراسات بأن ظروف عدم التأكد التي تحول دون التقدير السليم لمعدلات التضخم في الاقتصاد تعتبر من المحددات الرئيسية للطلب الاستثماري. بالإضافة إلى أن معدلات التضخم تحد من ثقة المستثمرين خاصة فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية المطبقة (ناجي بن حسين، 2009). أي أن ارتفاع معدل التضخم يعبر عن حالة من لا استقرار، فالتقلبات الكثير لمعدلات التضخم تؤثر سلبا على الربحية المتوقعة للمستثمرين الخواص (Innocent bayai, Davis nyangara, 2013). فحالة عدم اليقين تجعل الكثير من مؤسسات القطاع الخاص تعيد استثماراتها بعيدا عن تلك التي تشوبها المخاطر المرتفعة، لأن الاستثمار في مثل هذه الحالات يمكن أن يسبب تراجع في قيمة هذه الاستثمارات. (دحماني محمد ادريوش، 2013)

4.2. سعر الفائدة الحقيقي.

تتميز الدول النامية ببعض السمات منها عدم اكتمال أسواق رأس المال، وتشوه الأسعار النسبية مثل تحديد أسعار الفائدة إداريا عند مستوى أقل من المستوى التوازني والتخصيص المباشر للائتمان المتاح من السلطات النقدية، مما يخفض الائتمان المتاح للقطاع الخاص، وبالتالي ينخفض الاستثمار. وتلعب السياسة النقدية وخاصة سعر الفائدة دورا هاما في إدارة الطلب في الأجل القصير. وقد أكدت بعض الدراسات أن انخفاض سعر الفائدة عن القيمة التوازنية بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بمقدار 2/1 وتمارس سياسة سعر الفائدة تأثيرها على معدل النمو الاقتصادي، من خلال تأثيرها على حجم الاستثمار وإنتاجيته، حيث يتحدد معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي بحجم الموارد المتاحة للاقتراض، والتي تتحدد بسعر الفائدة الحقيقي، فيؤدي تحرير سعر الفائدة إلى انخفاض معدل الاستثمار المرغوب فيه باعتباره دالة عكسية في سعر الفائدة، كما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المخطط الذي يرتبط طرديا بحجم الموارد المتاحة للاقتراض، كما يؤدي سعر الفائدة الحقيقي السالب لعدم التخصيص الأمثل للموارد المالية. وتؤدي زيادته في الأجل القصير إلى تغيير شكل ونمط الادخار، من السلع المعمرة لصالح الأصول المالية فيزداد عرض الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمار، وترشيد الائتمان وبالتالي تحرير الموارد المالية للاستثمار الانتاجي وتقل المنافسة على الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمار الثابت (عمر كباشي ابراهيم، 2013).

وتؤثر زيادة سعر الفائدة على قرارات الاستثمار الخاص في الدول النامية من خلال زيادة التكلفة الحقيقية للاقتراض من البنوك، وزيادة عائد الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرباح المحتجزة للمشروعات، بدل من استثمارها في توسيع القاعدة الإنتاجية. وتؤثر زيادة تكلفة استخدام رأس المال سلباً على حجم ومستوى الاستثمار الخاص عكس ما توصل إليه نموذج Makinon & Show وترجع أهمية العلاقة العكسية بين مستويات أسعار الفائدة، وقرارات الاستثمار الخاص في الدول النامية بسبب اعتماد تمويل الاستثمارات على الاقتراض بشكل أساسي، عكس الدول المتقدمة التي يتوقف فيها تمويل الاستثمار على التمويل الداخلي، من خلال الأرباح المحتجزة من جانب وعلى التمويل من خلال بيع حقوق الملكية (السهم من جانب آخر) أي أن علاقة الاستثمار بأسعار الفائدة الحقيقية وبحجم الائتمان متاح له، وهو ما يصعب تطبيقها في الدول النامية، مما يتطلب دراسة أوضاع كل دولة لوحدها (عمر كباشي ابراهيم، 2013).

5.2. حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

يؤثر على استثمارات القطاع الخاص قيد الائتمان (القروض) بسبب تخلف الأسواق المالية في الجزائر وكذا تراجع دور الوساطة المالية، ونظراً لعدم وجود تمويل طويل الآجل وسوق العقود الآجلة والمستقبلية (دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، 2013)، وباعتبار أن القروض المصرفية هي المصدر الوحيد للائتمان متاح لتمويل استثمارات القطاع الخاص يطرح العديد من المشاكل وأهمها (برحومة عبد الحميد، 2009):

– **محدودية التمويل المصرفي من حيث الصيغ والإجراءات:** حيث يتميز التمويل المصرفي في الجزائر بمحدوديته الصيغية وتعقيدات إجراءاته، مما جعل الوساطة المالية غير قادرة على التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي.

– **محدودية التمويل المصرفي من حيث التكلفة والضمانات:** إن مشكلة الضمانات وتكلفة التمويل قد أضحتا عائقاً أمام مرونة تعامل الجهاز البنكي مع المستثمرين، مما أثر سلباً على طريقة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب وفي الآجال الملائمة، وبالتالي أضحت هذا الوضع عائقاً أمام تطور المشروعات.

– **محدودية التمويل من حيث الأولوية والحجم:** الذي يتضح من طرق التمويل المصرفي الحالية أن حصة المشروعات الفردية والمصغرة والصغيرة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم والشروط والأولويات، حيث انعكس ذلك على حرمان المشروعات الإنتاجية، وفي نفس الوقت عمل على تشجيع أنشطة المضاربة وتوسعت دائرة المضاربة التجارية على حساب الدائرة الإنتاجية التي توفر المزيد من السلع والخدمات ومناصب الشغل.

6.2. سعر الصرف الحقيقي.

سعر الصرف الحقيقي (الذي يتم قياسه بسعر السلع غير القابلة للتجارة الدولية نسبة إلى سعر السلع القابلة للتجارة الدولية) يؤثر في الاستثمار الخاص من خلال قناتي العرض والطلب كما يلي (خليفة أحلام، 2018-2019):

- جانب الطلب: تخفيض سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تخفيض في سعر الصرف الاسمي يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص وبالتالي الإنفاق الخاص من خلال تأثير هذا التخفيض على المستوى العام للأسعار وبالتالي فإن الانخفاض في الاستيعاب المحلي ربما يدفع الشركات لمراجعة توقعاتهم المستقبلية عن الطلب ومن ثم تخفيض استثماراتهم من خلال أثر المعجل.

- جانب العرض: نظراً لأن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يرفع من سعر المنتجات القابلة للإيجار الدولي (معبراً عنها بالعملة المحلية) بالنسبة لسعر المنتجات غير القابلة للتجارة الدولي، ربما يشجع ذلك الاستثمار في قطاعات التجارة الدولية ويثبط من الاستثمارات القطاعات المحلية غير القابلة للتجارة الدولية.

7.2. الديون الخارجية.

يبرز كذلك العجز في الحساب الجاري كأحد أهم محددات الاستثمار الخاص في الدول النامية، فالديون الخارجية تعتبر مشكلة مزدوجة التأثير على اقتصاديات الدول النامية، فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد السلع الرأسمالية من آلات ومعدات ومصانع، فلا جدوى من نمو الديون الخارجية على الدولة إذا ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية وداعمة للنمو الاقتصادي، وهي الحالة الغالبة على الدول النامية الفقيرة في المراحل المبكرة لعملية النمو الاقتصادي ولكن عندما يحين موعد سداد أقساط القروض والفوائد عليها فإن ذلك يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار ويمثل نزيفاً على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي الذي يتوفر للدولة النامية، وبذلك تؤثر سلباً على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات (مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، 2009-2010):

- يعتمد حجم الدفعات السنوية لخدمة الديون الخارجية على أسعار الفائدة السائدة عالمياً، وعلى سعر صرف العملة الوطنية، وأيضاً على معدلات التبادل التجاري فحلول موعد سداد الديون يكون عادة مصحوباً بحالة من عدم التأكد حول ما يمكن أن تتبناه الدولة من سياسات تهدف إلى توفير الأرصدة الكافية من النقد الأجنبي سواء بفرض الضرائب أو الرسوم الجمركية أو بوضع قيود على تداول النقد الأجنبي وما إلى ذلك من إجراءات مما يجعل لسداد القروض تأثيراً سلبياً على الاستثمار الخاص.

- بعض أرصدة العملات الأجنبية سواء من عائد الصادرات أو من القروض الجديدة قد يتم تخصيصها لسداد القروض القائمة بدلاً عن تمويل استثمارات جديدة.

- من شأن العجز الكبير من الحساب الجاري من الديون الخارجية أن يفقد الدولة الأهلية للاقتراض من أسواق المال العالمية الأمر الذي يضيق على القطاع الخاص فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، ويرفع من تكلفة التمويل الخارجي، فيؤثر ذلك سلباً على حجم الاستثمارات الجديدة الممكنة.

8.2. الانفتاح الاقتصادي.

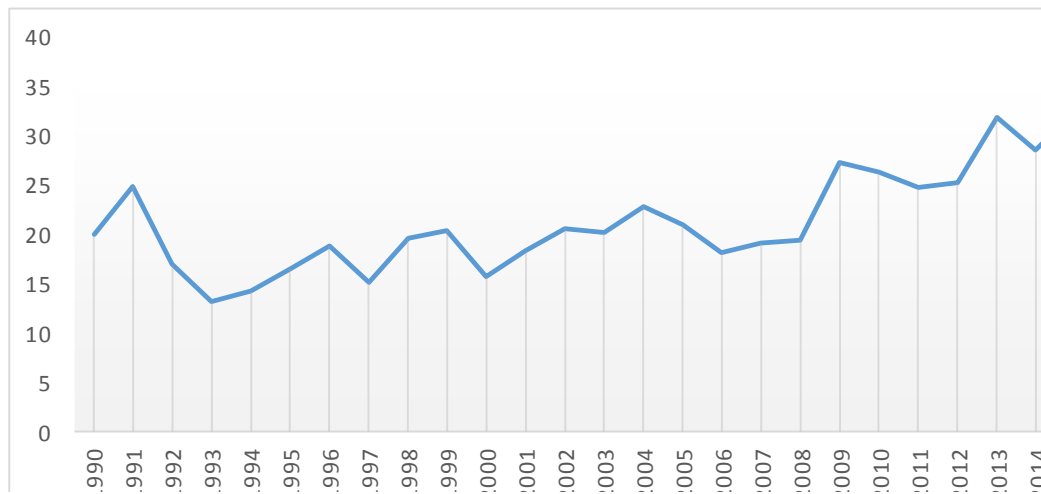
الاقتصاد المفتوح ذلك الاقتصاد الذي ترتفع فيه نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك علاقة إيجابية وثيقة بين حجم التجارة الخارجية وخاصة الصادرات وبين الاستثمار، ويعزو ذلك أن ارتفاع حجم التجارة يمنح الشركات الأجنبية فرصة للإنتاج والتوزيع في مناطق جغرافية تتمتع بنشاط متنامي في مجال التصدير والاستيراد وتحقيق بالتالي عوائد مرتفعة (حازم بدر الخطيب، 2006).

على الرغم من تأكيد العديد من الدراسات على أهمية الانفتاح الاقتصادي في تطوير النشاط الاقتصادي على المدى الطويل، إلا أن ذلك لا يعني بتاتا عدم وجود تأثيرات سلبية لهذا التوجه على الاقتصاد المعني تبرز في الخصوص من خلال التحرير المطلق وغير التدريجي لعمليات التجارة الخارجية. إن التأثير السلبي لتحرير التجارة الخارجية يتمثل غالبا في عدم قدرة المؤسسات المحلية على التكيف مع اشتداد المنافسة الذي ينتج عن ذلك، مما يتسبب في تعرض العديد من المؤسسات المحلية للتصفية وتراجع الحصة السوقية وبالتالي تراجع الطلب على عنصر العمل وانخفاض الاستهلاك والاستثمار المحلي. ومن جهة أخرى يعتبر الاختلال في عملية توزيع الدخل من بين أهم الآثار السلبية لسياسة تحرير التجارة الخارجية، حيث ينتج عن هذه السياسة زيادة الطلب على العمالة الماهرة مقارنة بالعمالة غير الماهرة وهو ما يزيد من حجم الفوارق في الدخل ما بين الفئتين في الاقتصاد المعني، مما يتسبب في التأثير سلبا على حجم الطلب الكلي في النشاط الاقتصادي ومن ثم التعرض لاختلالات اقتصادية (بودخدخ كرم، 2014-2015).

3. تحليل تطور حجم الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا كبيرا على قطاع المحروقات، غير أن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها في السنوات الأخيرة قد ساهمت في ظهور القطاع الخاص في بعض الأنشطة الاقتصادية. وعلى اعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشر اقتصادي ذو دلالة في تقييم النمو الاقتصادي، ومنه ستكون مساهمة القطاع الخاص فيه بمثابة وسيلة للحكم على مدى مساهمته في النمو المحقق، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(01): تطور نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.



المصدر: احصائيات البنك الدولي.

من الشكل أعلاه يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى خلال الفترة (1999-1990) شهدت هذه الفترة قيام الحكومة الجزائرية بعدة إصلاحات اقتصادية وإصدار عدة قوانين من أجل إرساء قواعد جديدة لترقية وتشجيع الاستثمار الخاص تتماشى والتوجه الجديد للاقتصاد، كل هذه المجهودات كان لها أثر إيجابي في رفع مساهمة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نسبة مساهمته في متوسط هذه الفترة 18.02 %.

والمرحلة الثانية خلال الفترة (2018-2000) شهدت هذه الفترة ارتفاع في نسب مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالفترة السابقة حيث سجلت أكبر نسبة لهذه الفترة بـ 35.29 % سنة 2016 وأدنى نسبة بـ: 15.76 % سنة 2000، وهذا التحسن المسجل يرجع إلى البرامج التنموية التي نفذت خلال الفترة هذه، ومنه يمكن القول أن تطور الاستثمار الخاص خلال هذه الفترة ارتبط بالإنفاق الحكومي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما نجد أن مساهمته في النشاط الاقتصادي محدودة ومقتصرة في قطاعات معينة كالزراعة والبناء والأشغال العمومية، النقل والخدمات، والتجارة.

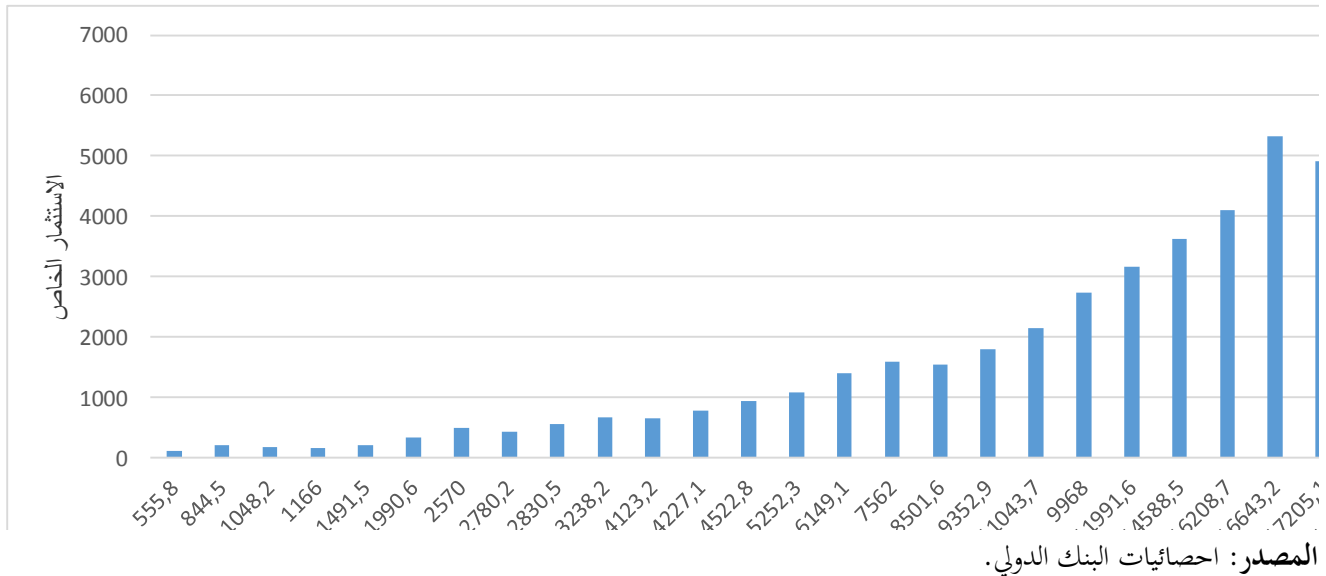
4. تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

تحديد أثر المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة على الاستثمار الخاص في الجزائر كما يلي:

1.4. تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الخاص.

الشكل التالي يوضح لنا طبيعة العلاقة الموجودة بينهما.

الشكل رقم (02): علاقة الاستثمار الخاص بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

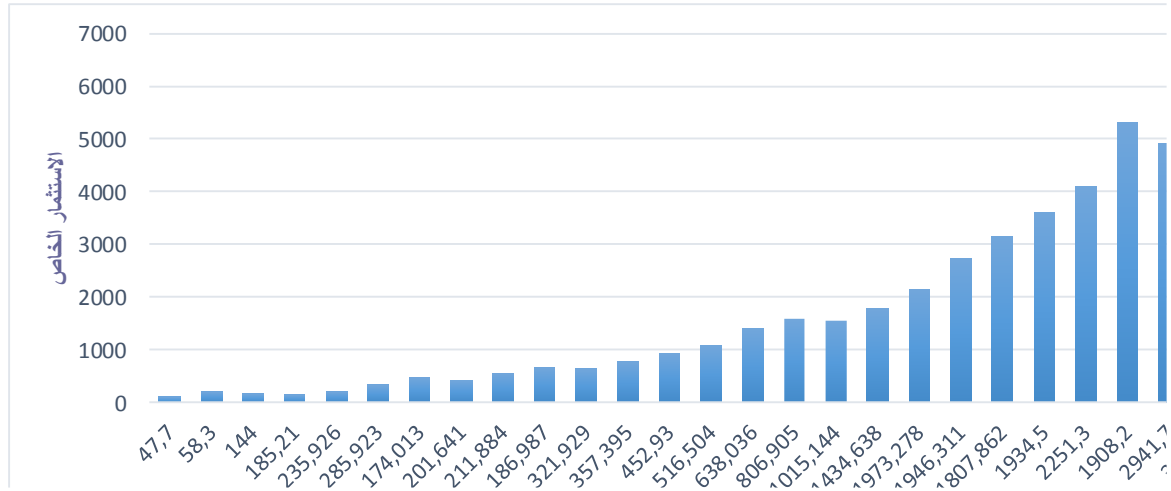


ما يمكن ملاحظته من الشكل أعلاه هو وجود علاقة طردية ما بين المتغيرين في معظم سنوات الدراسة، معدلات النمو التي حققتها الجزائر في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع ناتجها المحلي كان لها دور في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، على اعتبار أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من المؤشرات المهمة لمناخ الاستثمار الخاص في الدولة، لأن تزايد معدل النمو يدل على زيادة الطلب الكلي مما يشجع المستثمر الخاص على زيادة حجم استثماراته.

2.4. تأثير الاستثمار العام على الاستثمار الخاص.

الشكل التالي يوضح لنا طبيعة العلاقة الموجودة بينهما.

الشكل رقم (03): علاقة الاستثمار الخاص بالاستثمار العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.



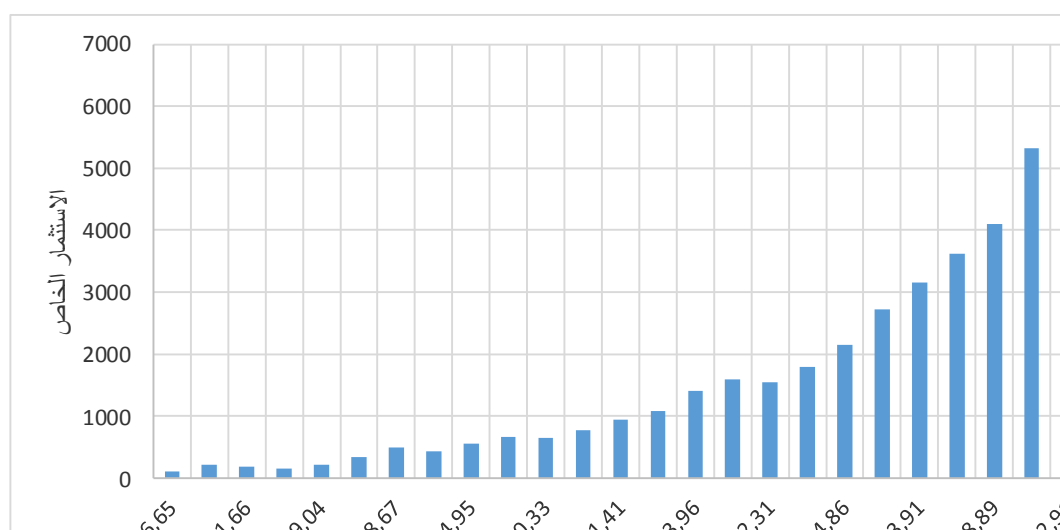
المصدر: احصائيات الديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية، البنك الدولي.

لتحليل العلاقة بين الاستثمار العام والخاص نقسم فترة الدراسة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى خلال فترة (1999-1990) سياسة الاستثمار التي انتهجت من طرف السلطة الجزائرية خلال فترة التسعينات التي تهدف من خلالها إلى بناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق الحر، عن طريق الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت آنذاك بتشريع قوانين لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار واعطائه مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، انعكس ذلك إيجاباً على الاستثمار الخاص حيث سجل أكبر معدلات نمو له خلال هذه الفترة، في حين نجد أن حجم الاستثمار العام خلال الفترة نفسها سجل تذبذباً في قيمته وهذا يرجع إلى انسحاب الدولة من تمويل بعض الاستثمارات. أما الفترة (2018-2000) ومع شروع الدولة في تنفيذ عدة برامج تنموية مسطرة نتيجة انتعاش أسعار النفط وارتفاع إيرادات الجبائية سجل القطاع الخاص ظهور أكبر نتيجة السماح له بتنفيذ مشاريع استثمارية كانت محتكرة من طرف القطاع العام، وانطلاق من هذا التحليل تبين بأن العلاقة بينهما كانت مزيج بين المزاومة والتكاملية.

3.4. تأثير معدل التضخم على الاستثمار الخاص.

تثبت العديد من الدراسات بأن ظروف عدم التأكد التي تحول دون التقدير السليم لمعدلات التضخم في الاقتصاد تعتبر من المحددات الرئيسية لمعدل العائد الرأسمالي والاستثماري، ولتوضيح مدى تأثير التضخم على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم (04): علاقة الاستثمار الخاص بمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.



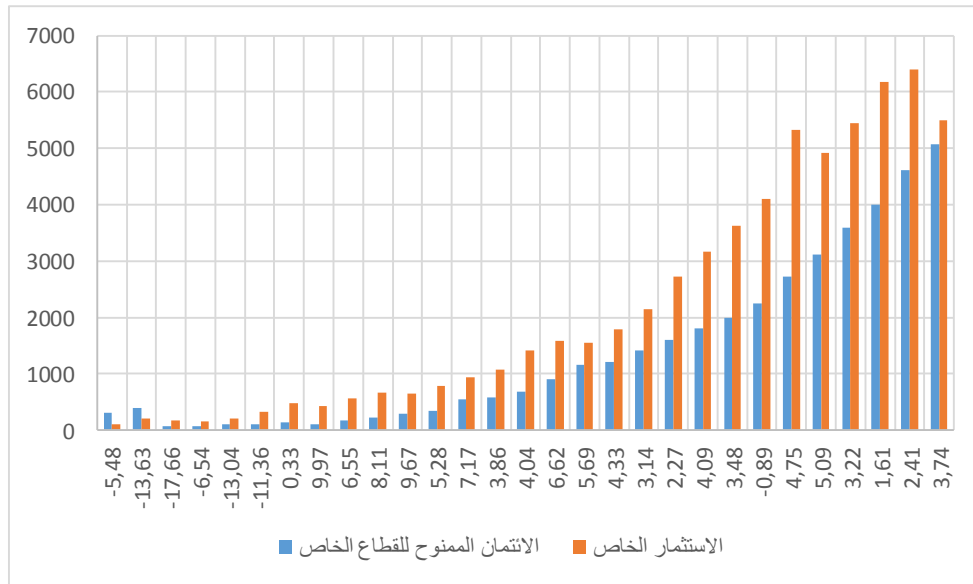
المصدر: احصائيات البنك الدولي.

ما يمكن ملاحظته من الشكل أعلاه أن تأثير معدل التضخم على الاستثمار الخاص يمكن تقسيمه إلى مرحلتين، الأولى خلال الفترة 1990-1996 سجلت هذه الفترة معدلات تضخم مرتفعة، ومع هذا فإن الاستثمار الخاص كان هو الآخر مرتفع، وهذا يرجع إلى أن الاستثمار الخاص في هذه الفترة كان نشاطه مركّزا في قطاعات النسيج والتغذية والتجارة، ومع رفع دعم الدولة عن الأسعار، كان دافعا للقطاع الخاص على زيادة استثماراتها من أجل تلبية الحاجات الضرورية للمجتمع من جهة، وتعظيم ربحه من جهة أخرى وهو الأهم. أما المرحلة الثانية فكانت خلال الفترة 1997-2018 أين أخذ معدل التضخم تراجع نتيجة استقرار الأسعار، في حين أخذ الاستثمار الخاص منحى تصاعدي، استقرار الأسعار خلال هذه الفترة كان له دور في زيادة معدل الاستثمار الخاص، لهذا يعتبر استقرار الأسعار عاملا مشجعا وجاذبا للاستثمار الخاص سواء كان محلي أو أجنبي.

4.4. تأثير سعر الفائدة الحقيقي على الاستثمار الخاص.

لقد ساهم انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية نتيجة للإصلاحات التي باشرتها الحكومة بداية من التسعينات في تشجيع الطلب الاستثماري للقطاع الخاص في الجزائر، ولتوضيح ذلك أكثر نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم(05): علاقة الاستثمار الخاص بسعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.



المصدر: احصائيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

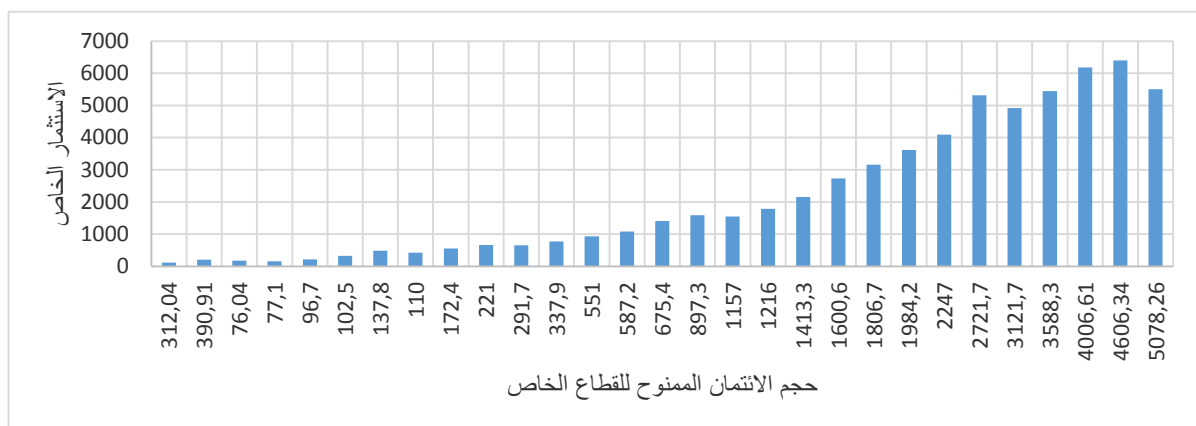
الملاحظ من الشكل أعلاه أن الانخفاض التدريجي في أسعار الفائدة الحقيقية بعد الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية ساهم في تشجيع الاستثمار الخاص، والمبين من الشكل أعلاه أنه كلما انخفض معدل الفائدة الحقيقي ارتفع حجم الاستثمار الخاص، نتيجة زيادة تدفق حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص.

5.4. تأثير حجم القروض المصرفية على الاستثمار الخاص.

لمعرفة تأثير الاستثمار الخاص بحجم القروض التي استفاد منها نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم(06): علاقة الاستثمار الخاص بحجم القروض المصرفية الممنوحة له في الجزائر خلال الفترة

1990-2018.



المصدر: احصائيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

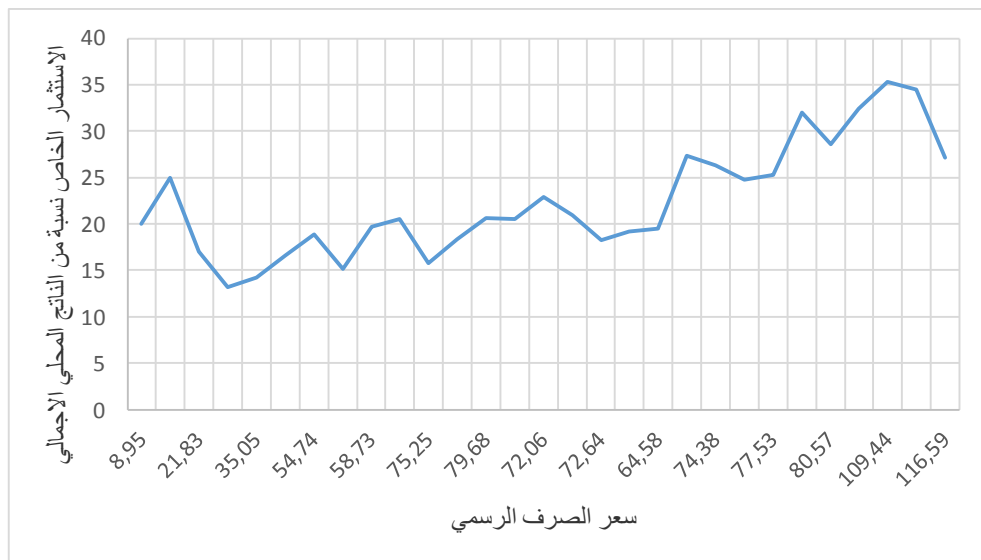
نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص لم تتجاوز 45% خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2004 هذا يعني أن استثمار القطاع الخاص كان يعاني خلال هذه الفترة من صعوبة في الحصول على التمويل، وكانت أغلب القروض توجه إلى مؤسسات القطاع العام، وابتداء من سنة 2005 عرفت القروض الموجهة للقطاع الخاص منحى جديد والتي

أصبحت تمثل النسبة الأكبر من إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد ولكن ليس بالشيء المطلوب الذي يمليه الواقع الاقتصادي.

6.4. تأثير سعر الصرف الرسمي على الاستثمار الخاص.

يمكن ملاحظة تأثير تقلبات سعر الصرف في حجم الاستثمار الخاص من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07): علاقة الاستثمار الخاص بسعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.



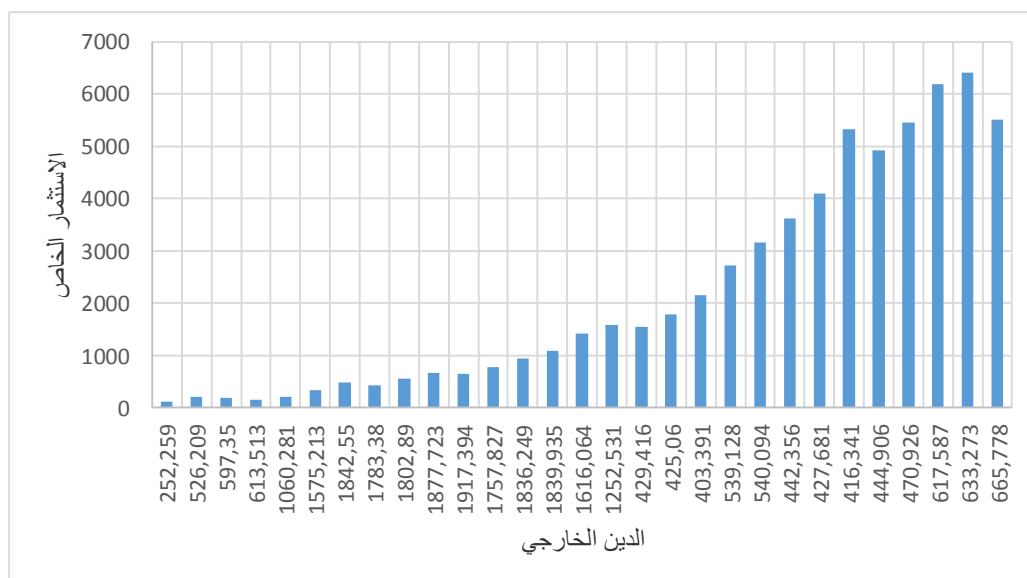
المصدر: احصائيات البنك الدولي.

في الشكل أعلاه يتضح أن الاستثمار الخاص يتأثر بانخفاض وارتفاع قيمة العملة الوطنية، فاستقرار سعر الصرف يكون له دور في زيادة الاستثمار الخاص، فارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية بشكل غير مغالي فيه، يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للعملة المحلية، وبذلك يزداد الطلب في السوق وهذا مؤشر لارتفاع هامش الأرباح، بالإضافة إلى انخفاض قيمة المواد الأولية والسلع المستوردة نصف مصنعة التي تستعمل في الإنتاج، كل هذا يعد بمثابة محفز رئيسي لزيادة المشاريع الاستثمارية.

7.4. تأثير الدين الخارجي على الاستثمار الخاص.

في أغلب الأحيان يؤثر الدين الخارجي تأثيرا سلبيا على حجم الاستثمار الخاص. في الحالات التي يرتفع فيها حجم الدين الخارجي نجد أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في الحصول على التمويل، كما أنه في مثل هذه الحالات يحدث تحويل لرؤوس أموال القطاع الخاص نحو الخارج لتخلص من الالتزامات الضريبية التي يمكن أن تفرض في ظل شح الموارد المحلية وارتفاع حجم الدين الخارجي، ويؤثر هذا المؤشر سلبا على المستثمرين في القطاع الخاص بسبب زيادة في درجة من عدم اليقين (خليفة أحلام، 2018-2019). ولمعرفة تأثير حجم الدين الخارجي على الاستثمار الخاص في الجزائر نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم(08): علاقة الاستثمار الخاص بالدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.



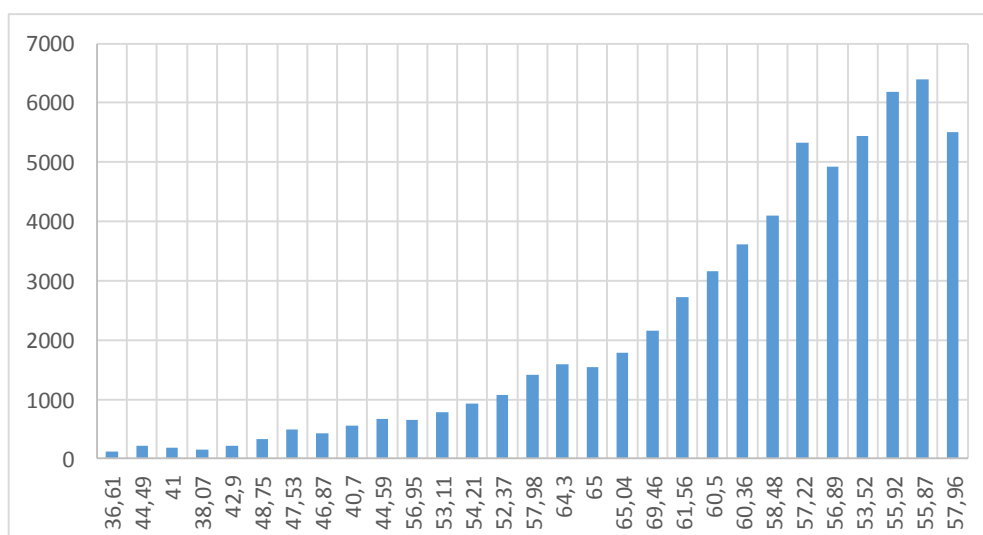
المصدر: احصائيات البنك الدولي.

الملاحظ من الشكل أعلاه أن ارتفاع حجم الإيرادات البترولية في الجزائر بعد الانتعاش الذي عرفته أسعار البترول ما بعد التسعينات، مكن الحكومة الجزائرية من تخفيض حجم ديونها الخارجية، وتراجع هذه الأخيرة كان له دور في ارتفاع حجم الاستثمار الخاص نتيجة التمويل الذي منح للقطاع الخاص خلال نفس الفترة.

8.4. تأثير درجة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الخاص.

الشكل أدناه يبين لنا تأثير الاستثمار الخاص بالانفتاح الاقتصادي.

الشكل رقم(09): علاقة الاستثمار الخاص بالانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.



المصدر: احصائيات البنك الدولي.

ارتفاع الصادرات من المحروقات وكذلك ارتفاع نسبة الواردات من المنتجات الأجنبية تشكل عائقاً أمام الاستثمار الخاص المنتج، نتيجة عدم قدرته على منافسة هذه المنتجات وطنياً، ما يؤدي إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار في القطاعات المنتجة، بالإضافة إلى مشكل التعقيدات الإدارية والمكلفة التي تواجه المستثمرين في عملية الاستيراد والتصدير، الأمر الذي ساهم في نمو الاقتصاد الموازي وانتشار ثقافة العيش على هوامش قطاع التجارة الخارجية (الاستهلاكية).

5. الخاتمة:

يمثل القطاع الخاص اليوم محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم، نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعمل على تسريع النمو وخلق مناصب عمل والتخفيف من معدلات الفقر إضافة إلى تنويع الصادرات وتعزيز قدرتها على المنافسة. ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تسطير الحكومة الجزائرية لبرامج استثمارية ضخمة، نتيجة تحسن الأوضاع المالية للجزائر بداية من سنة 2000، شجع على ولوج القطاع الخاص في القطاعات المولدة للقيمة المضافة، ومساهمته في تحقيق فوائض مالية من بعض القطاعات في مقدمتها قطاع الفلاحة وقطاع الخدمات بمختلف أنواعه، إلا أن مساهمته في الجهود التنموية للبلاد تبقى ضعيفة، نتيجة تمركزه في النشاطات سريعة الربح وقليلة المخاطر.

- تم التوصل من خلال الدراسة التحليلية للعوامل الاقتصادية المحددة للاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 إلى إيجاد علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الخاص على اعتبار أن تزايد معدل النمو يدل على زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى تشجيع المستثمرين على الاستثمار، و تبين كذلك أن العلاقة بين الاستثمار الخاص والعام امتزجت بين المزاخمة والتكاملية، كما دلت نتائج التحليل أن أثر معدل التضخم على الاستثمار الخاص في فترة الدراسة كان موجبا، وهو ما يفسره أولاً تحسن معدلات التضخم في فترة الدراسة، كما تفسر هذه النتيجة طبيعة توجه القطاع الخاص نحو قطاعات غير منتجة والتي يستفيد أصحابها من الارتفاع المتواصل للأسعار، ومن خلال تحديد العلاقة مع سعر الفائدة الحقيقي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تم إيجاد أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي كان سبباً في تحسن العلاقة بين الاستثمار الخاص والقطاع المصرفي وزيادة درجة الثقة بينهما خاصة فيما يتعلق بمنح القروض الموجهة لتمويل المشروعات الاستثمارية، كما اتضح أن استقرار سعر الصرف انعكس إيجاباً على الاستثمار الخاص، وتراجع حجم المديونية نتيجة ارتفاع الإيرادات الجبائية كان له دور في ارتفاع نصيب الاستثمار الخاص من التمويل المصرفي، والتقليل من مزاخمة القطاع العام له في الحصول على القروض. كما تبين بأن درجة الانفتاح الاقتصادي كان لها أثر سلبي على الاستثمار الخاص نتيجة غزو السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية وعدم مقدرة المنتجات الوطنية على منافستها، ما يدل على أن سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي في الجزائر تتطلب وضع خطة استراتيجية تخدم أهداف

التنمية، والقيام باتخاذ إجراءات كافية لحماية المؤسسات الخاصة المنتجة في بعض القطاعات من المنافسة الأجنبية القوية.

- الهدف من تطوير القطاع الخاص الوطني هو تغيير بنية الاقتصاد الجزائري وهذا بتنويع الإنتاج، ورفع نسبة الصادرات خارج المحروقات.

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة وجود إرادة سياسية قوية وفعالية تعمل على تطوير القطاع الخاص المنتج، ليس فقط كونه مصدرا للنمو على المدى البعيد وإنما نتيجة للعديد من التحديات التي تواجه المسار التنموي للبلاد، لا سيما هشاشة هيكله أحادي مصدر الدخل.

- من أجل تنمية القطاع الخاص بالجزائر ودوام بقاء مساهمته في تنمية الاقتصاد والارتقاء به إلى مستوى الدول التي حققت تنميتها عن طريق القطاع الخاص يتطلب:

- دعم تنمية المنتج المحلي لتعزيز القدرة التنافسية وتحسين جاذبية المنتجات والخدمات المحلية وتحسين مستوى الإنفاق عليها في خطوة ستسهم في تحسين ثقة المستهلك بالمنتج المحلي مقابل المستورد.
- السهر على تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية القابلة للتصدير على الصعيد الدولي.
- توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات، فتأكد المستثمر من استمرارية منح الائتمان بالحجم المطلوب وفي الوقت المناسب هي من العوامل الأساسية لضمان استقرار الاستثمارات ونموها.
- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تطوير البيئة التحتية الرقمية والمادية لتمكين القطاع الخاص من العمل بكفاءة عالية.
- تطوير البنية المؤسسية للدولة التي تضمن تعزيز ثقة المتعاملين الاقتصاديين في الاقتصاد الوطني.

6. قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

- الاطروحات:

- (1) بودخد كرم. (2014-2015). اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03.
- (2) خليفة أحلام. (2018-2019). محددات الاستثمار الخاص في الجزائر وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية 1990-2015، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية، جامعة المدية. الجزائر.
- (3) دلال بن سميعة. (2012-2013). تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.
- (4) عمر كباشي إبراهيم. (2013). سلوك استثمار القطاع الخاص في السودان في الفترة (1970-2009)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان.

- (5) مروة عبد القادر صالح، (2016). أثر استثمار القطاع الخاص على الناتج المحلي الاجمالي-بولاية النيل الابيض 1994-2014، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان.

- المقالات:

- (1) برحومة عبد الحميد. (جوان, 2009). الطلب الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري، تطوره ومحدداته. مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية، جامعة قسنطينة، ب(31).
- (2) مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب. (2009-2010). دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر-. مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 7(7).
- (3) ناجي بن حسين. (جوان, 2009). تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية، جامعة قسنطينة، ب(31).

- المداخلات:

- (1) حازم بدر الخطيب. (17-18 أبريل, 2006). مداخلات بعنوان " أهمية الاستثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الاردن)", مقدمة للملتقى الدولي حول " تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر.
- (2) دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر. (11-12 مارس, 2013). مداخلات بعنوان " دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مقدمة للملتقى الدولي حول " تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014)، جامعة سطيف1، الجزائر.

- المواقع الالكترونية:

- (1) عادل عبد العظيم. (بلا تاريخ). محددات الاستثمار الخاص، المعهد العربي للتخطيط. على الموقع التالي: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/07>

- المراجع باللغة الأجنبية:

- Articles.

- 1) Innocent bayai,Davis nyangara. (2013). **an analysis of determinants of private investment in zimbabwe for the period 2009-2011.**, international journal of economics and management sciees , 2(6), p. 20.